العرب
الثلاثاء 2021/03/16
السنة 43 العدد 12001

الأيديولوجيا تحدّد مخرجات الجامعة الإسلامية في الجزائر

محاصصة مذهبية غير معلنة للحصول على دكتوراه علوم الدين

باتت المحاصصة الفكرية والمذهبية من أهم الصراعات الخفية التي تنخر الجامعات الإسلامية في الجزائر. وفي هذا الإطار دقّ أستاذ العلوم الإسلامية في جامعة الجزائر رضوان ناش ناقوس الخطر، محذرا من تغلغل التيارات الدينية العنيفة وتأثيرها في تكوين النخب الجامعية.

حقائب أكاديمية مؤدلجة

صابر بليدي
كاتب جزائري

الجزائر – رغم أن استقالة أفراد من الطاقم الإداري والبيداغوجي في كلية العلوم الإسلامية بجامعة وادي سوف في أقصى الجنوب الشرقي للجزائر خلال الأشهر الماضية، كانت تحت يافطة "الخوف من الله من التسليم بإملاءات جهات خارجية"، إلا أن مسألة التجاذب المذهبي والديني داخل الجامعات والمعاهد الإسلامية في البلاد، أخذت أبعادا جادة وشاملة ومقلقة بشهادة فاعلين في القطاع.

> الأئمة المتخرجون يخضعون إلى مسح أيديولوجي يسيطر عليه التياران الإخواني والسلفي بشكل لافت خلال السنوات الأخيرة

وأفاد أستاذ العلوم الإسلامية في جامعة الجزائر رضوان ناش بأن "شهادة الدكتوراه باتت تخضع لمعيار المحاصصة المذهبية في كلية العلوم الإسلامية بجامعة الجزائر وليس لمعايير البحث العلمي في كلية العلوم الإسلامية – الخروبة – بجامعة الجزائر، وهذا وسط تعتيم إعلامي رهيب يشترك فيه جميع المشتركين في عملية منح هذه الشهادة والمتمثلين في لجنة المناقشة".

ومع دعوة ناش إلى فتح تحقيق في دراسة الملفات المعالجة على مستوى الجامعة لطلبة الدكتوراه من طرف لجنة مستقلة للوقوف على مدى تأثير الانتماء المذهبي على قرارات اللجان والأساتذة، يكون جرس إنذار آخر قد دقّ من أجل الالتفات إلى ما يحدث داخل أسوار المعاهد والجامعات الإسلامية في الجزائر، جراء تغلغل تيارات دينية ومذهبية وتأثيرها في مخارج النخب الجامعية.

تيار إخواني مسيطر

بالرغم من أن المسألة ليست وليدة اليوم، فقد سبق لتيار الإخوان أن هيمن على تلك المؤسسات منذ ثمانينات القرن الماضي، إلا أنها أخذت في السنوات الأخيرة أبعادا خطيرة مع بروز تيارات ومذاهب تعمل في هدوء بعيدا عن أعين ميثاق الشرف الجامعي والعلمي، واستطاعت أن تكون لنفسها لوبيات نافذة لخدمة أجنداتها الدينية بدل التحصيل الأكاديمي.

ولأن علاقة الأستاذ بالطالب وثيقة وقائمة على التأثير والتأثر، فإن الراهن ينذر بوقوع أجيال من النخب الجامعية أسرى لدى مجموعة من الدوائر الدينية والأيديولوجية، حتى ولو كان ذلك يتنافى مع رسالة الجامعة ومع التخصص ومع توجهات السلطات المختصة لإرساء مرجعية دينية محلية، تفاديا لأي انجرار وراء تيارات مستوردة جلبت الويلات للاستقرار والتماسك الاجتماعي والفكري.

ويرى ناش أن "التعليم الديني من أعقد المسائل التي تؤرق الحكومات المعاصرة لما له من علاقة متشابكة مع السلوك والفكر والأمن والنسيج الاجتماعي وحتى المواطنة، لذلك تسعى الحكومات إلى تنظيمه وتأطيره وإسناد هذه المهمة الخطيرة إلى الأكفاء من الأساتذة والمفكرين المطلعين على مآلات هذه العملية التي ظاهرها التقرّب من الله والتفقه في الدين، ونهاياتها ظلال تنعكس على المجتمع والأسرة والفرد والقانون الذي يضبط علاقة الجميع ببعضهم البعض والمصير المشترك الذي ينتظر هؤلاء ومن يليهم من الأجيال".

ويضيف "تأثير الأستاذ في طلابه أمر متوارث منذ القدم، سواء في العلوم التجريبية أو النظرية أو حتى العلوم الغريبة، وهو في التعليم الديني أشد وأوثق، حتى أن الكثير يحسبه من السنّة النبوية فيقول إن النبي (صلى الله) ترك أثره في أصحابه كيف لا يؤثر من نقل عنه في طلابه، ومن هذه المغالطة الدينية تشعّبت الفرق والطوائف الإسلامية حيث اتخذت كل جماعة منهجا معيّنا في الاستدلال واختارت مراجع اعتبرتها أوثق من غيرها، بل بالغ البعض في اتخاذ لباس خاص بطلابه، متناسيا أنه بذلك الأمر ينشئ جماعة دينية ذات خصوصية داخل المجتمع الإسلامي".

وتابع "وهذا ما يقوم به الأستاذ في سعيه إلى إنشاء جماعة أخرى ذات تميّز حتى تعددت البصمات وكثرت الحلقات ونظر البعض إلى البعض الآخر بعين الريبة بسبب هذه الشبهة الدينية التي لم يفهم الكثير من الأساتذة كيفية تطبيقها على منهاج السنّة الشريفة التي جمعت المسلمين في مسجد واحد، بل وكذلك أهل الذمة من غيرهم في نسيج بديع غاب عنا لذات الاعتبار كيفية صياغته بحيث ينسجم الجميع تحت خيمة الإسلام كل المواطنين باختلاف مستوياتهم، ويبقى المسؤولون عن الحقل الديني هم من يتحملون هذه الانشقاقات داخل النسيج الاجتماعي بسبب عدم اتضاح الرؤية لدى الكثير منهم".

صراعات خفية

يرى عارفون بشأن تمدّد التيارات الدينية وتنافرها داخل النسيج الاجتماعي الجزائري، أن الخطاب المروّج له في الدوائر الرسمية يخفي وراءه صراعات صامتة داخل العديد من المؤسسات الدينية بما فيها السيادية، أين تتشكل لوبيات نافذة تعمل على توسيع امتدادها ونفوذها في المشهد الديني.

وذكر هنا مصدر رفض الكشف عن هويته أن "الخطاب المروّج لدى الرأي العام يخفي وراءه صراعات خفية خاصة في المعاهد والمؤسسات الدينية، أين تتم عملية إخضاع الأئمة المتخرّجين إلى مسح مذهبي وأيديولوجي سيطر عليه بشكل لافت خلال السنوات الأخيرة التياران الإخواني والسلفي، بينما أخذت مذاهب أخرى مسارات أكثر تخفيا تفاديا لأي صدام مع الوصاية أو الشارع بشكل عام".

ويقول الأستاذ ناش في مساهمة تحليلية للظاهرة خصّ بها "العرب"، "تعود الجذور التاريخية لاختلال منظومة التعليم الديني في البلاد إلى العقود الأولى للاستقلال لمّا استعانت الحكومة بالخبرات العربية المشرقية، وتأثير مختلف المدارس الدينية في مخارج التكوين والتحصيل الديني"، والذي امتد بشهادة الكثير عبر رواج مدارس إخوانية وسلفية في دول مشرقية كاليمن، صارت إلى غاية العقد الأخير وجهة مفضلة لطلاب علوم الدين من الجزائر.

وذكر المتحدث أن "المؤثرات الفكرية والسياسية التي كونت المشرق العربي بصورته الحالية، هي التي خلقت هذه المناهج المذهبية التي اشتد الخلاف بينها بعدما كان يقال إنها مجرد اختلافات في فروع الدين التي لا تفسد للودّ قضية بين المسلمين الذين تجمعهم العقيدة الواحدة والتاريخ والمصير المشترك، لكن الأحداث السياسية أظهرت زيف هذا الكلام وخلافا عميقا، وعلى الجزائر تمحيص ما يأتيها من أفكار دينية حتى لا تصير إلى ما صارت إليه شعوب المشرق من دمار وفتن تغذيها الاجتهادات الدينية".

وأضاف في تلميح إلى تكريس النمط التعليمي لعلوم الدين للتعصب والتطرف أن "النوايا الطيّبة والصادقة توافقت على إرساء قواعد المرجعية الدينية الوطنية دون تهميش أو إقصاء أو تفضيل منهج على حساب آخر، لكن مع وجود أساتذة ومفكرين متعصبين لنظرة 'المشيخة' (المشايخ)، ومؤمنين بأن الحق المطلق في آرائهم، سيؤخر هذا الحلم الفكري والشعبي، وسيكون المجتمع غرضا للفتاوى الارتجالية والحملات الثقافية الخطيرة على الاستقرار والتماسك الاجتماعي".

وذهب في هذا الشأن إلى أن التحصيل والتخرج لا يخضعان في العموم إلى المقاييس المعمول بها، وأن دخول الانتماء المذهبي والفكري بين الأستاذ والطالب عادة ما يكون حاسما في مصير النتائج النهائية بمحيط الجامعة التي يشتغل بها، وهو أمر يسقط على مؤسسات جامعية أخرى بشهادة طلبة وأساتذة آخرين، الأمر الذي يكرّس وجها قاتما للتعليم الديني وتحكم المزاج الأيديولوجي في مخرجات الجامعة الإسلامية.

وفي تشريح أعمق لما يدور داخل تلك الأسوار يقول أستاذ العلوم الإسلامية "يتوجه أغلب الطلبة أو كلهم إلى دراسة العلوم الإسلامية برغبتهم الذاتية، سواء كانت القناعة الشخصية أو بحكم البيئة الأسرية أو غيرها، لكن ليس كل الطلاب يكملون مسارهم الدراسي، وهذا الإخفاق أو التغيير يجد له تبريرات كثيرة منها قدرات الطالب ومدى استيعابه أو ظروفه الخاصة، لكن ما لا يناقش هو مدى انسجام الطالب مع الأستاذ بخصوص القناعة الشخصية أو تحييد الخلافات عن هذه الرابطة الوثيقة"، الأمر الذي يبرز حجم التنافر داخل التعليم الديني العالي.

اليسار الإسلامي والإسلاموفوبيا: شقاق داخل جامعات فرنسا

باريس – في بلد ما زال متأثرا بالاعتداء الذي طال الأستاذ صامويل باتي، الذي قتل على يد متطرف إسلامي من أصول شيشانية، يتشعب الجدل بين مستنكري ما يصفونه بالانجراف نحو "اليسار الإسلامي" في الجامعات الفرنسية، وحملات اتهام بعض الأساتذة برهاب الإسلام (الإسلاموفوبيا).

وتتعلق الحادثة الأخيرة في هذا الشأن بأستاذين في معهد غرونوبل للعلوم السياسية، اتهما بتصريحات مرتبطة بـ"رهاب الإسلام".

وعلى رأس الاستنكارات، دعا الاتحاد الوطني لطلاب فرنسا (أونيف) اليساري، إلى معاقبة الأستاذين اللذين كشف عن اسميهما الأسبوع الماضي عبر ملصقات على جدران المؤسسة التعليمية.

ورأت مديرة المعهد أن تصريحات أحد المدرسين كانت إشكالية للغاية، "فيما أدانت بوضوح شديد" حملة الملصقات التي "تعرض حياة الزميلين للخطر".

وعبّر مدرس اللغة الألمانية عبر محطة "بي.أف.أم" عن أسفه لعدم تلقيه الدعم من مؤسسته في هذا الجدل، وقال "وصفني زملاء لي بالعنصرية ورهاب الإسلام"، فيما أعلن وزير الداخلية جيرالد دارمانان أنه تم وضع المدرّسَين تحت الحماية.

وقبل بضعة أسابيع، وضع أستاذ من تراب (منطقة باريس) تحت الحماية بعدما صرح بأنه تعرض لهجوم لأنه دافع عن باتي، وهو مدرّس قتل لإظهاره رسوما كاريكاتورية للنبي محمد، كانت قد نشرتها صحيفة شارلي إيبدو الساخرة.

وفي أحدث التحقيقات في قضية مقتل باتي، أقرت تلميذة بأنها أشعلت حملة كراهية على الإنترنت ضد الأستاذ الفرنسي بعد أن عرض على طلاب رسوم كاريكاتورية للنبي محمد، وقالت إنها كذبت وروجت إشاعات كاذبة عنه، كما أعلن محاميها.

وكانت الفتاة زعمت بأن باتي الذي قتل في أكتوبر، طلب من المسلمين مغادرة القاعة قبل عرض الرسوم، فيما قدم والدها شكوى قضائية وضخم الادعاءات على الإنترنت، ما دفع بلاجئ شيشاني في الـ18 إلى رصد باتي في مدينة كونفلان-سانت-أونورين جنوب غرب باريس وقتله.

والتلميذة التي سبق أن هددت بالطرد من المدرسة بسبب قلة الانضباط، لم تكن حاضرة حينها. ومذاك وجهت إليها تهمة التشهير، بينما وجهت إلى والدها ورجل آخر هو داعية إسلامي تهمة "التواطؤ في القتل" في هذه القضية.

وسرعان ما انتقلت قضية باتي إلى داخل أسوار الجامعات الفرنسية، وأحدثت جدلا أكاديميا واسعا مدفوعا بتيارات سياسية دخلت على خط الأزمة.

ومصطلح "اليسار الإسلامي" غالبا ما يستخدم في فرنسا من قبل سياسيي اليمين المتطرّف، لتشويه سمعة خصومهم اليساريين المتّهمين بالتغاضي عن مخاطر التطرّف الإسلامي والإفراط في الخشية من قضايا العنصرية والهوية.

وعبارة "اليسار الإسلامي" أطلقها قبل نحو 20 عاما عالم الاجتماع الفرنسي بيار أندريه تاغييف "للإشارة إلى أشكال انجراف يسار مؤيد للفلسطينيين صوب معاداة السامية"، وهي مثيرة للجدل في فرنسا. وقد تشعّب تعريفه واستخدم للتنديد بتراخي جزء من اليسار مع الإسلام المتطرف. وبالنسبة إلى المركز الوطني للبحوث العلمية، فإنّ العبارة لا تماشي "واقعا علميا".

وفي فبراير، قدّرت وزيرة التعليم العالي فريديريك فيدال أن اليسار الإسلامي "يسمم المجتمع بأكمله" خصوصا الجامعات، في تصريح أشاد به اليمين واليمين المتطرف، ولكنه تسبب بجدل في المجتمع التعليمي.

وفي أكتوبر الماضي، حذر وزير التربية جان ميشال بلانكيه أيضا من أن "الإسلام اليساري" يثير "الفوضى" في المؤسسات الأكاديمية الفرنسية.

وفي رد على تعليقات فيدال، أصدر مؤتمر رؤساء الجامعات بيانا أعرب فيه عن "صدمته إزاء نقاش عقيم آخر حول قضية اليسار الإسلامي في الجامعات".

وأدان مؤتمر رؤساء الجامعات الذي يمثل رؤساء الجامعات الفرنسية، استخدام هذه التسمية المعرّفة بشكل مبهم، قائلا إنه يجب تركها لليمين المتطرف "الذي أشاعها".

أبعاد سياسية تغذي جدل الهوية

وقال الباحث فرانسوا روفان إن تصريحات الوزيرة الفرنسية "مجرد مبرر لإخفاء أزمة التعليم الجامعي في فرنسا"، مضيفا "باستهدافها للمؤسسات العلمية الفرنسية تكون فريديريك فيدال قد سقطت سقطة معيبة".

فريديريك فيدال

اليسار الإسلامي يسمم المجتمع الفرنسي بأكمله

واعتبر الصحافي فانسان تريمولیه دو فيلرس على أعمدة صحيفة لوفيغارو الفرنسية أن "اليسار الإسلامي ما هو إلا أحد مظاهر حرب أيديولوجية اجتاحت الجامعات الأميركية، وكرّست في فرنسا الهوس بالعرق والجنس والهوية، عدا عن أنها فرضت مقولات تمّت إلى الأيديولوجيا كتفوق البيض والعنصرية الممنهجة، وقد أدت إلى حظر بعض المحاضرين وبعض البحوث عدا عن منع الاجتماعات المختلطة وحظرها على البيض".

وقال مدير معهد العلوم السياسية في ليل بيار ماثيو "نحن في مرحلة تراجعية للنقاشات (...) هناك تجاوزات من كلا الجانبين، ويتم تفسير أدنى خطاب من قبل المدرّس-الباحث في ضوء رؤية شديدة الانقسام".

وأوضح جيريمي بيلتييه مدير دراسات في مؤسسة جان جوريس، أن "الاتحاد الوطني لطلاب فرنسا تجسيد مثالي لما نسميه 'الصحوة ضد العنصرية'. لديهم مشكلة حقيقية مع المناقشات وتقبل الرأي الآخر وحرية التعبير".

وأضاف بيلتييه "هناك هوة بين أجيال داخل المجتمع التعليمي بشأن النسبية الثقافية ودعم العلمانية وحرية التعبير. كلما كنت مدرسا شابا، كانت لديك ميول أقل للدفاع عن القوانين الأخيرة المتعلقة بالعلمانية ولفهم الرسوم الكاريكاتورية لشارلي إيبدو".

ولم يعد الجدل محصورا داخل جدران الجامعات، بل أصبح ينتشر على المستوى السياسي، قبل عام واحد من الانتخابات الرئاسية الفرنسية. وحول هذه الأسئلة، ما زالت الفجوة التقليدية بين اليسار واليمين ضبابية.

وفي أبريل 2022 ،يتوجه الناخبون الفرنسيون إلى صناديق اقتراع في انتخابات رئاسية تظهر استطلاعات الرأي أنها ستكون صراعا ساخنا بين الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون والسياسية القوية مارين لوبان

زعيمة التجمع الوطني اليميني المتطرف.ويعتقد على نطاق واسع أن ما يجري في جامعات فرنسا من جدل وانقسامات، لا يمكن فصله عن الحملات الانتخابية المبكرة بين يمين الوسط واليمين المتطرف في فرنسا، فيما لا تبدو حظوظ اليسار جيدة.